٣٠/١٠/١٩٨١).

ويعتبر الاسرائيليون ان المصادقة على صفقة «الاواكس» مهدت الطريق امام الادارة الاميركية لتنمية «أفق» سياسي جديد في الشرق الاوسط، على اساس المشروع السعودي ذي النقاط الثماني. فالادارة الاميركية، كما قال بيرس، لم تعط السعودية «بضاعة» عسكرية فقط، بل «بضاعة» سياسية كذلك؛ فهي لم تزودها بالسلاح فقط «بل اشترت منها المشروع السعودي ذا النقاط الثماني» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و٣/١١/١٩٨١، ص ٥). والدلائل التي يسوقها الاسرائيليون، اثباتاً لصحة ادعاءاتهم، تبرز في «عدم» الحماس الاميركي للمشاركة بمفاوضات الحكم الذاتي على مستوى رفيع. وهذا بحد ذاته، توظيف اميركي لصالح المشروع السعودي بعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢؛ حيث سيحاول الاميركيون ادخال «اطراف» اخرى في «التسوية» بناء على ذلك المشروع. فالاميركيون، حسب المنطق الاسرائيلي، غيروا تحت «ضغط» تطورات الاحداث في المنطقة و«الضغط» السعودي، سلّم اولوياتهم في المنطقة، وتعمل ادارة ريغان، كل ما بوسعها «لارضاء السعودية طالما ان الامر يطرح بالمستوى نفسه مع المصالح الاميركية» (يهوشواع تدمور، **دافار**، ٢/١١/١٩٨١).

و«الخطر» السياسي الذي يتحدث عنه الاسرائيليون لا يكمن في «التخلي» عن اتفاقيات كامب ديفيد، وانما في الربط، في اطار معين جديد للاتفاقيات، بحيث تكون مبادىء هذه الاتفاقيات «بضعة بنود من مشروع فهد، بصياغة جديدة» (**المصدر نفسه**). وهذا ما أكده اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق عندما قال انه فهم من حديث ريتشارد النْ معه، ان هناك «ميلاً» متزايداً في الولايات المتحدة لاعتبار اتفاقيات كامب ديفيد من جهة، ومشروع الامير فهد من جهة اخرى «اساس السياسة الاميركية في حل النزاع العربي ــ الاسرائيلي» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٤، ٢٩ و٣٠/١٠/١٩٨١، ص ١٠).

كيف سترد اسرائيل؟ اذا وضعنا جانباً جملة الردود العسكرية التي يتحدث عنها الاسرائيليون لحماية «امنهم» من اخطار طائرات «الاواكس». فقد تمحور الرد الاسرائيلي على صفقة «الاواكس» وبالتالي على المشروع السعودي للسلام، في عدة اتجاهات، يلتقي بعضها في نقاط مشتركة، ويتمايز البعض الآخر الى درجة التعارض. فقد اتفقت كتل الائتلاف والمعارضة في الكنيست الاسرائيلي، على تشكيل وفد اعلامي مشترك يسافر الى الولايات المتحدة لتوضيح حقيقة «مشروع الابادة» السعودي، حسب تعبير مناحيم بيغن. ويتلخص الرد على المشروع السعودي، من جانب التكتل الليكودي الحاكم، في الرفض «المطلق» وعدم قبول اي من بنوده، وفي: «نعم فقط لاتفاقيات كامب ديفيد». وربما كان رد شارون هو الابلغ عندما اعلن، وهو يشارك في حفل بناء مستوطنة جديدة جنوبي الخليل: ان رد اسرائيل على البنود الثمانية الواردة في المشروع السعودي هو «بناء ثماني مستوطنات اسرائيلية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٨٠، ٥ و٦/١١/١٩٨١، ص ١٦.). واضاف شارون، موجهاً انتقاداً مباشراً للولايات المتحدة، ان «باستطاعة» اسرائيل، على ضوء المتغيرات في المنطقة، ان تختار طريقاً مغايراً للسلام، «لكننا سنواصل مسيرة السلام بالرغم من التفات الولايات المتحدة نحو مشاريع اخرى تهدد وجود اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

واذا كانت ردود فعل المعارضة العمالية تتطابق مع موقف التكتل الليكودي الحاكم في رفض المشروع السعودي، الا انهما يختلفان في الرد، من حيث «التكتيك» واساليب المواجهة. فالمعارضة ترى ان التفاهم مع الولايات المتحدة، حول موضوع الشرق الاوسط، هو حجر الزاوية في تبديد الشكوك والاخطار المحتملة. وقد طرح اسحق رابين فكرة عقد لقاء قمة ثلاثي، اميركي ــ اسرائيلي ــ مصري، يجري خلاله الالتزام من جديد باتفاقيات كامب ديفيد، وبمعاهدة «السلام» مع مصر، كأساس «وحيد لحل النزاع العربي ــ الاسرائيلي». وان يتم التوصل الى اتفاق «مبدئي» حول الحكم الذاتي. والتوصل الى موقف اميركي ــ اسرائيلي «مشترك» حول حل المشكلة اللبنانية. وان توظف اسرائيل جهودها في الولايات المتحدة، لتحصل على «تأكيدات» من السعودية، بأنها «لن تعارض بشكل فعال او عملي اتفاقيات كامب ديفيد؛ او على